ثانياً في مجال الشفافية: شفافية ونزاهة إجراءات العطاءات والمشتريات

يقصد بهذا المؤشر تنفيذ عمليات الشراء التي تحتاجها المؤسسة العامة وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها.

إن تنفيذ إجراء الشراء العام بكل نزاهة وشفافية يحقق العديد من الفوائد المتمثلة في زيادة ثقة المواطنين والموردين في إجراء عمليات الشراء، وتمكين المؤسسات العامة من الحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها بأفضل الأسعار وذات الجودة المناسبة والمطابقة للمواصفات المطلوبة، وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المتعاقدين، وتحصين عمليات الشراء من مظاهر الفساد بأشكاله وأنواعه المختلفة، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

إلا أن ضعف أو غياب الشفافية والنزاهة في عمليات الشراء يؤدي إلى ضعف ثقة الموردين والمقاولين في إجراءات عملية الشراء وبالتالي العزوف عن التقدم للعطاءات، وبالتالي تعطيل سير المرفق العام بانتظام واضطراد، وتراجع ثقة المانحين بالمؤسسات العامة وبالتالي الإحجام عن تقديم المنح والمساعدات لها، وخلق بيئة مناسبة لارتكاب أعمال الفساد بأشكاله المتنوعة كالرشوة والتكسب الوظيفي، و هدر الأموال العامة، و تراجع جودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العامة، ناهيك عن الإخلال بمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المتعاقدين مع المؤسسات العامة.

ويتطلب تحقيق الشفافية والنزاهة في عمليات الشراء العام تطبيق العديد من القواعد والاجراءات المتمثلة في التأكد من الحاجة الفعلية للمواد التي يتم شرائها، ووجود اعتمادات مالية لتسديد أثمان المشتريات، و الالتزام بالقوانين والأنظمة فيما يتعلق بأساليب الشراء التي يتم اتباعها وفقاً لسقوف الشراء، والالتزام بالقوانين والأنظمة فيما يتعلق بالجهة التي تقوم بالمصادقة على عمليات الشراء، واعتماد مبدأ المنافسة والمساواة في جميع عمليات الشراء، علنية إجراءات عملية الشراء، و عدم تجزئة المواد المشتراة للتحايل على الأسقف المالية لعمليات الشراء، ومراعاة الجودة المناسبة والأسعار المعقولة في عمليات الشراء، والإفصاح عن الذمم المالية للعاملين في مجال الشراء، والإبلاغ عن أي حالة لتعارض المصالح لدى إجراء عمليات الشراء، وإتاحة الفرصة لتقديم الشكاوى وتقديم الطعون تجاه الإجراءات والقرارات المتعلقة بعملية الشراء، واستبعاد العطاءات الضارة بالصالح العام مع تسبيب حالات الاستبعاد أو الحرمان، وأخيراً تطبيق العقوبات الرادعة على كل من يتلاعب في إجراءات إبرام عقود الشراء.